قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٧٧٧ لسنة ٢٠٠٧

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ بتفويض رئيس الوزراء فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المنعقدة فى ٢٠٠٦/٨/٩ ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الثقافة ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

تعتبر أرضًا أثرية الأراضى المملوكة للدولة والبالغ مساحتها ٢٤٣ فدانًا و١٧ قيراطًا و١٠ أسهم ، والواقعة بخارج الزمام بناحية دير البرشا - مركز ملوى - محافظة المنيا ، والموضحة الحدود والمعالم بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٩ ربيع الأول سنة ١٤٢٨ هـ

(الموافق ٧ أبريل سنة ٢٠٠٧ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ أحمد نظيف

وزارة الثقافة

مذكرة

للعرض على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه : «تعتبر أرضًا أثرية الأراضى المملوكة للدولة التى اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون أو التى يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة» .

وتقع الأراضى المطلوب ضمها خارج زمام دير البرشا على الجانب الشرقى للنيل وإلى الشمال من البرشا بمساحة ٢٤٣ فدانًا و١٧ قيراطًا و١٠ أسهم وترجع أهميتها التاريخية إلى أنها تضم العديد من المقابر الخاصة بحكام الإقليم الخامس عشر من أقاليم مصر العليا خلال عصر الانتقال الأول وعصر الدولة الوسطى ، كما ترجع أهميتها أيضًا إلى أنها استخدمت كمحاجر لاستخراج الحجر الجيرى ، كما عثر بهذه المنطقة على العديد من الكتابات التى ترجع إلى عصر الدولة الحديثة والعصر المتأخر واليونانى الرومانى ، كما تضم منطقة دير البرشا العديد من النقوش المسجلة على جدران المقابر كذلك المناظر الهامة التى تمثل الحياة اليومية والدينية والجنائزية بالإضافة للكتابات الهيروغليفية الهامة .

وقد وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها فى ٢٠٠٦/٨/٩ على ضم تلك الأراضى فى عداد الأراضى الأثرية .

لذا يتشرف وزير الثقافة برفع مشروع القرار المرفق للتفضل بالنظر - وعند الموافقة - بإصداره .

تحريرا فى ٢٠٠٧/٣/٢٨

وزير الثقافة

فاروق حسنى